

كتاب الجرح والتعديل

تأليف العالم العامل صاحب التصانيف المفيدة

﴿ الاستاذ الشيخ جمال الدين القاسمي الدمشقي ﴾

حفظه الله وادام النفع به

(نشر في مجلة المنار وجمع منها)

يطلب هذا الكتاب من ادارة مجلة المنار ومن مكتبتها بمصر
ومن مؤلفه في دمشق الشام وثمنه قرشان خلا أجرة البريد

(حقوق الطبع محفوظة)

(الطبعة الاولى بمطبعة مجلة المنار بمصر)

سنة ١٣٣٠ هـ ق — و ١٢٧٩ هـ ش

كتاب الجرح والتعديل

تأليف العالم العامل صاحب التصانيف المفيدة

﴿ الاستاذ الشيخ جمال الدين القاسمي الدمشقي ﴾

حفظه الله وادام النفع به



(نشر في مجلة المنار وجمع منها)



يطلب هذا الكتاب من ادارة مجلة المنار ومن مكتبتها بمصر
ومن مؤلفه في دمشق الشام وثمنه قرشان خلا أجرة البريد



(حقوق الطبع محفوظة)



(الطبعة الاولى بمطبعة مجلة المنار بمصر)

سنة ١٣٣٠ هـ ق — و ١٣٧٩ هـ ش

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ميزان الجرح والتعديل

هذا بحث جليل ، ومطلب خطير ، طالما جال في النفس التفرغ لكتابة شيء فيه يكون لباب اللباب ، في هذا الباب ، الذي اختلف فيه الناس ، لما غلب التعصب على النفوس ، ونبذوا مشرب كبار المحدثين رواة السنة ، وهذه الامة ، حتى سنحت لي فرصة كتبت فيها ترجمة حافلة للامام البخاري جعلتها مفصلة بتراجم منوعة كان منها (تخريج البخاري عن رمي بالابتداع) وهم الذين اسميهم « المبدعين » ^(١)

ذكرت ثمة ما يناسب تأليف الترجمة ، ثم رأيت ان المقام يستدعي زيادة بسط واسهاب ، ودرأ شبه واحتمالات اوردها بعض الفقهاء خالف فيها الحقيقة ، فخشيت ان يطول بإيرادها — في ترجمة البخاري — الكلام ، ويشبه الخروج عن الموضوع ، فافردت ثمة هذا البحث في مقالة خاصة تحيط به من اطرافه ، وترده على انحاء ، وهذا البحث من جملة المباحث العلمية التي نسيها الخلف او أضاعوها ، ولا غرو أن يذهل

(١) بتشديد الدال المفتوحة أي المنسوبين للبدعة وانما آثرنا هذا على تسمية الاكثرين لهم بالمبتدعين لاني لا أرى انهم تعدوا البدعة لانهم مجتهدون يجتهدون عن الحق فلو اخطأوه بمد بذل الجهد كانوا مأجورين غير ملومين فلا يليق تسميتهم مبتدعة بل مبدعة كما سيمر بك البرهان عليه

عن الغايات ، من يقصر في البدايات ، ولا حول ولا قوة الا بالله

(منشأ النبز بالابتداع)

من المعروف في سنن الاجتماع ان كل طائفة قوي شأنها ، وكثير سوادها ، لا بد ان يوجد فيها الاصيل والدخيل ، والمعتدل والمتطرف ، والغالي والمتسامح ، وقد وجد بالاستقراء ان صوت الغالي أقوى صدى ، واعظم استجابة - لان التوسط منزلة الاعتدال ، ومن يحرص عليه قليل في كل عصر ومصر ، واما الغلو فشرب الاكثر ، ورغبة السواد الاعظم ، وعليه درجت طوائف الفرق والنحل ، فحاولت الاستئثار بالذكرى ، والتفرد بالدعوى ، ولم تجد سيديلا لاستتباع الناس لها الا الغلو بنفسها ، وذلك بالخط من غيرها ، والايقاع بسواها ، حسب ما تسنح لها الفرص ، وتساعدها الاقدار ، ان كان بالسنان ، او اللسان

واول من فتح هذا الباب - باب الغلو في اطالة اللسان بالمخالفين - الخوارج ، فاتى قاداتهم عامتهم من باب التكفير - لتستحكم النفرة من غيرهم ، وتقوى رابطة عامتهم بهم ، ثم سرى هذا الداء الى غيرهم ، واصبحت غلاة كل فرقة تكفر غيرها وتفسقه ، او تبذعه او تضلله ، لذلك المذني نفسه ، حتى قبض الله تعالى من الائمة من قام في وجه اولئك الغلاة ، وزيف رأيهم ، وعرف لخيار كل فرقة قدرهم ، واقام لكل منهم ميزان امثالهم

(من شهر الرواية عن المبدعين ، وقاعدة المحققين في ذلك)

كان من اعظم من صدع بالرواية عنهم الامام البخاري رضي الله عنه ، وجزاه عن الاسلام والمسلمين احسن الجزاء ، فخرج عن كل عالم صدوق ثبت من أي فرقة كان ، حتى ولو كان داعية - كعمران بن حطان وداود

ابن الحصين . وملاً مسلم صحيحه من الرواة الشيعة ^(١) فكان الشيخان عليهما الرحمة والرضوان بعملهما هذا قدوة الانصاف ، واسوة الحق ، الذي يجب الجري عليه - لان مجتهد كل فرقة من فرق الاسلام مأجورون اصابوا أو اخطأوا بنص الحديث النبوي

ثم تبع الشيخين على هذا المحققون من بعدهما حتى قال شيخ الاسلام الحافظ ابن حجر في شرح النخبة : التحقيق ان لا يرد كل مكفر ببدعته - لأن كل طائفة تدعي ان مخالفيها مبتدعة ، وقد تبالغ فتكفر ، فلو اخذ ذلك على الاطلاق لا ستلزم تكفير جميع الطوائف (قال) والمعتد ان الذي ترد روايته من انكر امرا متواترا من الشريعة معلوما من الدين بالضرورة ، واعتقد عكسه . واما من لم يكن كذلك ، او ينضم الى ذلك ضبطه لما يرويه - مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله اهـ

(آفات الجرح الابقاطع)

قال الامام ابن دقيق العيد : أعراض المسلمين حفرة من حفر النار وقف على شفيرها طائفتان من الناس : المحدثون والحكام وقال الامام النووي في التقریب وشارحه السيوطي : اخطأ غير واحد من الائمة بجرحهم لبعض الثقات بما لا يجرح - كما جرح النسائي احمد بن صالح المصري بقوله : غير ثقة ولا مأون . وهو ثقة امام حافظ احتج به البخاري ووثقه الا كثرون ، قال ابن الصلاح : وذلك لان عين السخط تبدي مساوئها في الباطن مخارج صحيحة ، تعمى عنها بحجاب السخط ، لا ان ذلك يقع منهم تمعدا للقدح مع العلم بطلانه اهـ

وقال الامام ابن دقيق العيد : والوجوه التي تدخل الآفة منها خمسة : (احدها) الهوى والغرض وهو شرها ، وهو في تاريخ المتأخرين كثير . (الثاني) الخائنة في العقائد . (الثالث) الاختلاف بين المتصوفة واهل علم الظاهر (الرابع) الكلام بسبب الجهل بمراتب العلوم واكثر ذلك في المتأخرين - لاشتغالهم بعلوم الأوائل ، وفيها الحق والباطل (الخامس) الاخذ بالتوهم مع عدم الورع . وقد عقد ابن عبد الرؤف بابا لكلام الاقران المتعاصرين بعضهم في بعض ، ورأى ان اهل العلم لا يقبل جرحهم الا ببيان واضح ^(١)

(الوجوه التي يعرف بها ثقة الراوي)

قال السيوطي : قال في الاقتراح : ^(٢) تعرف ثقة الراوي بالتنصيص عليه من روايه ، او ذكره في تاريخ الثقات ، أو تخريج احد الشيخين له في الصحيح ، وان تكلم في بعض من خرج له فلا يلتفت اليه ، او تخريج من اشترط الصحة له ، او من خرج على كتب الشيخين اه فتمت النعمة بتعديل رجال الصحيحين ونبد كل وهم سواه ، وبذلك عرف للرجال فضلهم ، ولأولي العلم قدرهم ، وسن للناس طرح التعصب والتحزب ، والتصافح على الاخوة اليمانية ، وتبادل الآراء والافكار ، واستماع الحكم ومدارك الاستنباط والاجتهاد من ذويها ، على هذا جرى أئمة الحديث ، وقادة الروايات ، الذين جمعوا ما جمعوا للدلالة الامة على هدي نبينا وسنة رسولها صلى الله عليه وسلم في اقواله وافعاله ، حتى اصبحت

(١) تدريب السيوطي صفحة ٢٦٢ (٢) كتاب في اصول الحديث للشيخ تقي الدين بن دقيق العيد (كشف الظنون)

مرجع الفروع والاحكام ، وممول الائمة الاعلام

{ زيادة ايضاح في حكمة التخريج عن المبدعين وفوائد ذلك }

ان تخريج أئمة السنة ، وحفاظ الهدي النبوي - حديث من نبذوا
بالابتداع على طبقاتهم - فيه حكمة بليغة ، وفائدة عظيمة ، ألا وهي
النهم بالعلم ، والسعي وراءه والجد في طلبه ، والتنبه لحفظه من الضياع ،
وسن نبذ التعصب ، والتشيع والتحزب ، والتقاط الحكمة من أي قائل .
قال حافظ المغرب الامام ابن عبد البر في كتاب جامع العلم وفضله في :
(باب جامع في الحال التي تنال بها العلم) ما مثاله : وروينا عن علي رحمه
الله انه قال في كلام له : العلم ضالة المؤمن ، فخذوه ولوم من ايدي المشركين ،
ولا يأنف احدكم ان يأخذ الحكمة ممن سمعها منه . وعنه ايضا انه قال :
الحكمة ضالة المؤمن يطلبها ولو في ايدي الشرطاه فائمة الحديث رأوا
ان السنة من الحكمة بل هي الحكمة - في تفسير الامام الشافعي كما
اوضح ذلك في رسالته الشهيرة " (باب بيان ما فرض الله من اتباع
سنة نبيه صلى الله عليه وسلم) - فلذا عمدوا الى تلقيها من كل ذي علم ،
واشترطوا للعناية بها ان تكون من مسلم عدل صدوق ، ثبت في راويته ،
ولم يبالوا بما غمز أو نبز او رمي به ، علما بان المسائل النظرية ، أو التي دخل
على اصولها تأويل بنظر المأول هي من المجتهد فيها والمجتهد مأجور اصاب
أو أخطأ ، فعلى مَ يترك الاخذ عن المأجور ، وقد يكون رأيه هو الحق ،
ومذهبه هو الادق - ما دام الامر فيه احتمال ولا قاطع ، أو اعترض
النص ما رجعه ظاهرا - كما يعلمه من اعار نظر الانصاف ما أخذ الائمة

ومداركهم - وقد اوضح جلا من ذلك الامام تقي الدين ابن تيمية في كتابه : (رفع الملام ، عن الاثمة الاعلام ^(١)) فكان أثمة الحديث بهذا - اعني التلقي عن كل عالم ثبت - مثال الانصاف وكبر العقل ، وقدوة كل من يلتمس الحكمة ، ويتطلب العلم ، فجزاهم الله أحسن الجزاء

{ عقوق الخلف بهجر مذهب السلف }

سبق اني قلت في هذا المعنى كلمة في كتابي (نقد النصائح الكافية ^(٢)) بعد ان سبرت رجال من خرج لهم من الشيخان أو أحدهما في صحيحهما - ممن نبز بالابتداع - وهي قولي : فترى من هذا ان التنازع بالالقباب والتباغض لاجلها الذي احداثه المتأخرون بين الامة عقروا به ائمتهم وسلفهم - أمثال البخاري ومسلم والامام احمد بن حنبل ، ومن ماثلهم من الراوة الابرار ، وقطعوا به رحم الاخوة الايمانية الذي عقده تعالى في كتابه العزيز ، وجمع تحت لوائه كل من آمن بالله ورسوله ، ولم يفرق بين احد من رسله ، فاذن كل من ذهب الى رأي محتجا عليه ، ومبرهنا بما غاب على ظنه ، بعد بذل قصارى جهده ، وصلاح نيته ، في توخي الحق ، فلا ملام عليه ولا تهريب - لانه مأجور على أي حال ، ولمن قام عنده دليل على خلافه ، واتضح له المحجة في غيره ، ان يجادله بالتي هي احسن ، ويهديه الى سبيل الرشاد ، مع حفظ الاخوة ، والتضافر على المودة والفتوة : هذا ما قلته ثمة مما يبين انه لو كانت الفرق التي رميت بالابتداع تهجر لمذاهبها ، وتعادى لاجلها ، لما اخرج البخاري ومسلم وامثالهما لامثالهم . نعم ان هؤلاء المبدعين وامثالهم لم يكونوا

معصومين من الخطأ حتى يعدوهم الانتقاد ، ولكن لا يستطيع احد ان يقول : انهم تعدوا الانحراف عن الحق ، ومكافحة الصواب عن سوء نية ، وفساد طوية ، وغاية ما يقال في الانتقاد في بعض آرائهم : انهم اجتهدوا فيه فخطوا ، وبهذا كان ينتقد على كثير من الاعلام سلفا وخلفا لأن الخطأ من شأن غير المعصوم ، وقد قالوا : المجتهد يخطئ ويصيب : فلا غضاضة ولا عار على المجتهد ان اخطأ في قول أو رأي ، وانما الملام على من ينحرف عن الجادة عامدا متعمدا ، ولا يتصور ذلك في مجتهد ظهر فضله ، وزخر علمه

{ رد القول بمعادة المبدعين }

قدمنا ان رواية الشيخين وغيرهما عن المبدعين تنادي بواجب التألف والتعارف ، ونبد التناكر والتخالف ، وطرح الشنآن والحادة ، والمعاداة والمضارة ، لان ذلك انما يكون في المحاربين المحادين ، لا في طوائف . نجمعها كلمة الدين ، ومن الاسف ان يغفل عن هذا الحق من غفل ، ويدهش لسماعه المتعصبون والجامدون ، ويحق لهم ان يذعروا لهذا الحق الذي فجأهم - لانه مات منذ قضي عصر الرواية والرواة ، وانقضى زمن المحدثين والحفاظ ، ودال الامر بعد الاخبار النبوية للآراء والاقوال ، وصار الحق - بعد ان كانت الرجال تعرف به - يعرف بالرجال ، واصبح مشرب أمثال البخاري وغيره نسيا منسيا ، ونشر لواء التعادي والتباغض في الامة وكان مطويا ، وسبب على الامة من التفرق والانقسام ، ما اورثها الضعف والافتقار ، فبعد ان كان التسامح في التلقي عن الحكماء والفضلاء من اي طبقة - ركنا ركينا في حضارة الاسلام ، خلقه التخاذل

والتدابر والتعصب والملام ، ولم يكف ذلك حتى ادعي انه من الدين ،
مع ان الدين يأمر بالتآخي ونبذ التفرق في محكم كتابه المين
(ومن العجب) ان يقول قائل : لا يلزم من الرواية عنهم عدم
معاداتهم ، اي يجوز ان يروي عن راوٍ ، مع التدين بمعاداتنا له ،
وبغضنا اياه !

(فنجيب عنه) باننا لانعرف من قال ذلك من السلف ، ولا من
ذهب اليه من الائمة ، والرواية يراد بها هنا تلقي اقوال النبي صلى الله عليه
وسلم وسنته وهديه وتشريعہ واقضيته ، وفتاويه وشماله ، لتتخذ ديناً يدان
الله به ، وشرعية يقضي بها في التنازع ، ومرجعاً محل به المشكلات ، فهل
يتلقى ذلك عن من يجب علينا معاداته في الدين ؛ وكيف يتصور ان نأخذ
الدين عن من نرى انه عدو للدين ؟؟ سبحانه الله ما هذا التناقض ، ان من
يأمرك الدين بأن تعاديه لا يبيح لك ان تأخذ دينك وشريعتك وعقيدتك
عنه ، ومن المسلم بأن هذا الراوي أداه اجتهاده الى مارأى ، ومن أداه
اجتهاده الى مارأى كيف يعادى ، وقد بذل قصارى جهده ، وليس قصده
الا الحق ، والتقرب الى الله سبحانه وتعالى ، وكيف يعادى من اثبت له
الشارع الاجر ولو كان مخطئاً ، وانما يعادى الآثم لا المأجور

(رد القول بتفسيق المبدعين)

اغرب من ذلك قول البعض بتفسيق من يبدعه ، وان بلغ ذروة
الاجتهاد ، واصبح معذوراً لا ملام عليه عند الله والملائكة والنبيين ، لا بل

قد تفضل عليه الشارع بالاجر . ومتى عهد تفسيق مجتهد اذا اخطأ في المسائل الاجتهادية ؟ وهل يمكن لمثل البخاري — وهو ماهو في نقد الرجال — ان يضم الى صحيحه من مجتهدى الفرق من كان فاسقا ليصبح بجانب من كتابه مرويا للفسقة وقد جمعه ليجمعه حجة بينه وبين ربه ؟ وهل يعقل ان يجعل رواية الفاسق حجة عند المولى ؟ هذا ما يلزم من تفسيق من يفسق من الرواة فليحكم المتعصب النظر ، وليتدبر في المال ، قبل ان يأخذ في المقال .

نعم ذهب طائفة الى تفسيق من خالفهم في شيء من مسائل الاعتقاد كما نقله الامام ابن حزم في كتابه الفصل ^(١) الا انه قول مردود ولذا قال الامام ابن حزم رضي الله عنه : وذهبت طائفة الى انه لا يكفر ولا يفسق مسلم بقول قاله في اعتقاد او فتيا ، وان كل من اجتهد في شيء من ذلك فدان بما رأى انه الحق فانه مأجور على كل حال : ان اصاب الحق فاجر ان ، وان اخطأ فأجر واحد . قال : وهذا قول ابن ابي ليلى وابي حنيفة والشافعي وسفيان الثوري وداود بن علي رضي الله عن جميعهم ، وهو قول كل من عرفناه قولا في هذه المسألة من الصحابة رضي الله عنهم ، لانعلم منهم في ذلك خلافا أصلا اه كلامه

فأين هذا من التسرع في التفسيق ، وثقليد من قاله من المتأخرين المقلدين ، الذين ليسوا بأئمة متبوعين ، ولا قولهم حجة في الدين ، ولا استندوا الى دليل أو برهان (قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين)

{ خطر التبز بالفسق ، ومعنى الفسق }

ان التبز بالفسق ليس بالامر السهل ، لان الفسق كثيرا ما جاء في القرآن الكريم مقابلا للايمان - كآية : (افمن كان مؤمنا كمن كان فاسقا) وامثالها ، ولذا قيل بان عطف قوله تعالى « والفسوق » على قوله « والكفر » عطف تفسير - في آية : (وكره اليكم الكفر والفسوق) وان احتمل أن يكون غيره اشارة الى نوع آخر ، الا ان النظائر والاشباه في موارد في التنزيل ، تدل على انه عطف تفسير ، وهب انه كان غير الكفر فهو شيء قريب منه ، ونوع انزل منه بدرجة ، وناهيك به . واليك ما قاله فيه أئمة اللغة وفلاسفتها . قال الجوهرى في (الصحاح) : فسق الرجل فجر ، وفسق عن امر ربه - أي خرج : وفي المصباح : فسق فسوقا : خرج عن الطاعة ، والاسم الفسق ، ويقال اصله خروج الشيء من الشيء على وجه الفساد يقال : فسقت الرطوبة - اذا خرجت من قشرها وفي القاموس : الفسق الترك لامر الله ، والعصيان ، والخروج عن طريق الحق ، أو هو الفجور - كالفسوق (وقال الامام الراغب الاصفهاني في مفرداته) : فسق فلان : خرج عن حبر الشرع ، وذلك من قولهم فسق الرطب - اذا خرج عن قشره . وهو اعم من الكفر (قال) : والفسق يقع بالقليل من الذنوب وبالكثير ، لكن تعورف فيما كان كثيرا ، واكثر ما يقال الفاسق لمن التزم حكم الشرع وأقر به ، ثم اخل بجميع احكامه او يعضه . واذا قيل للكافر الاصلي فاسق - فلانه اخل بحكم ما الزمه العقل واقتضته الفطرة ، (الى ان قال) فالفاسق اعم من الكافر اهـ .

وقال الامام محمد بن مرتضى اليماني في كتابه (ايثار الحق) في (فصل في الفسق) مانصه : واما العرف المتأخر : فالفسق يختص بالكبيرة من المعاصي مما ليس بكفر ، والفاسق يختص بمرتكبيها اهـ

فانت ترى من هذا كله ان الفسق مدلوله الكبائر والمعاصي العظام لانه دائر بين الكفر وما يقرب منه ، واذا كان هذا مدلوله الشرعي ، ومعناه العرفي ، فكيف يجوز ان يوصف به عالم ثبت ثقة من ذوي الالباب وأولي الاجتهاد لمجرد انه اداه اجتهاده الى رأي يخالف غيره مع انه لم يقصد الا الحق ، ولم يتوخ الا مارآه الاوفق ، اذ لم يأل جهدا في اهتمامه بما يراه الصواب ، وان كان في نظر غيره على خلاف ذلك ، اذ هذا من لوازم المسائل النظرية ، ومتى عهد ان يفسق المخالف فيها أو يضل ، لا جرم انه بدعة قبيحة ، وجناية في الدين كبيرة

وقد قال كثير من ائمة التفسير في قوله تعالى : (ولا تنازوا باللقاب) هو قول الرجل للرجل : يافاسق ، رواه ابن جرير عن مجاهد وعكرمة . وقال قتادة : يقول تعالى . لا تقل لايخيك المسلم ذاك فاسق ، ذاك منافق ، نهى الله المسلم عن ذلك ، وقدم فيه . وقال ابن زيد : هو تسميته بالاعمال السيئة - بعد الاسلام - زان فاسق (ثم قال ابن جرير) : والتناز باللقاب هو دعاء المرء صاحبه بما يكرهه من اسم او صفة ، وعم الله بنهيه ذلك ، ولم يخص به بعض الالقاب دون بعض ، فقير جائز لاحد المسلمين ان ينز اخاه باسم يكرهه ، أو صفة يكرهها (ثم قال) : وقوله تعالى : (ومن لم يتب فاولئك هم الظالمون) - اي ومن لم يتب من نبزه اخاه بما نهى الله عن نبزه من الالقاب ، او لمزه اياه

او سخريته منه ، فاولئك هم الذين ظلموا انفسهم فأكسبوها عقاب الله
بركوبهم ما نهام عنه . ولما لم يكن عند من يرمي اخاه بالفسق الا الظن
جاء النهي عن سوء الظن اثر تلك الآية في قوله تعالى : (يا ايها الذين
آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن ان بعض الظن إثم ، ولا تجسسوا ولا
يقتب بعضهم بعضاً ، أوجب أحدكم ان يأكل لحم اخيه ميتاً ، فكرهتموه .
واتقوا الله ، ان الله تواب رحيم) ولما كان الرمي بالفسق مدعاة لتفريق
القلوب واثارة الشحناء ، على عكس حكمة الله تعالى في خلقه الخلق للتعارف
والتآلف ، جاء ذلك على اثر ما تقدم بقوله سبحانه : (يا ايها الناس انا
خلقناكم من ذكر وانثى ، وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ، ان اكرمكم
عند الله اتقاكم ، ان الله عليم خبير) فليتدبر المتقي هذه الآيات الكريمة
وليقف عند اوامرها وزواجرها ، وليعتبر وليستعبر . قال السيد الطباطبائي
في المفاتيح ^(١) : الفسق ان يتحقق بفعل المعصية المخصوصة - مع العلم بكونها
معصية ، أما مع عدمه ، بل مع اعتقاد انه طاعة ، بل من امهات الطاعات
فلا . والامر في المخالف للحق كذلك - لانه لا يعتقد المعصية ، بل
يزعم ان اعتقاده من اهم الطاعات سواء كان اعتقاده صادرا عن نظر
أو تقليد ، ومع ذلك لا يتحقق الفسق ، وانما يتفق ذلك ممن يعاند الحق -
مع علمه به ، وهذا لا يكاد يتفق ، وان توهمه من لا علم له اه

فترى من العجب بعد ما ذكرناه ان يوسم بالفسق من لا يحل
وسمه به - لان معناه لا ينطبق عليه بوجه مّا ، على انه ورد تسمية رواية

{١} في النقل عن هذا السيد الامامي الكبير رحمه الله حجة على منعصبة الامامية

في تفسيرهم مخالفهم أيضا

الحديث خلفاء فيما رواه الطبراني والخطيب وابن النجار وغيرهم عن علي مرفوعا « اللهم ارحم خلفائي الذين يأتون من بعدي ، يروون احاديثي وسنتي ، ويعلمونها الناس »

اذا علمت هذا فماذا يقال في هؤلاء المفسقين؟ أجهلوا المعنى العرفي للفسق ام تجاهلوا؟ ام اجتهدوا فادام اجتهدهم ام قلدوا؟ لا غرو انهم جهلوا وقلدوا ، وباليتهم قلدوا اماما متبوعا ، بل قلدوا أواخر المقلدة الجامدة المتعصبة . ولو نظروا في تراجم الرجال ، وتدبروا سيرة كثير من اولئك المبدعين الابطال ، لعلموا ان رميهم بالفسق يكاد ان يهتز له العرش . خذ لك مثالا من شيوخ المعتزلة عمرو بن عبيد ، وانظر في ترجمته الى زهده وتقواه . قال الذهبي في الميزان : وقد كان المنصور الخليفة العباسي الشهير يخضع لزهد عمرو وعبادته يقول شعرا :

(كلكم يطلب صيد غير عمرو بن عبيد)

وذكر ابن قتيبة في (المعارف) ان المنصور رثي عمرو بن عبيد فقال شعرا :

صلى الاله عليك من متوسد قبرا مررت به على مران

قبرا تضمن مؤمنا متحنفا صدق الاله ودان بالقرآن

لو ان هذا الدهر ابقى صالحا ابقى لنا حقا ابا عثمان

هذا هو التوثيق - اعني توثيق الملوك - لان كلام الملوك ملوك الكلام . وما غمز به فكله - ان انصفت - من عصبية التمدب ، والجمود في التعصب نحن لا نقول هذا تحزبا للمعتزلة او لغيرهم معاذ الله فاننا في الرأي مستقلون ، ولسنا بمتقليدين ولا متحيزين ، ولكن هو الحق والانصاف ، وما قولك في قوم يرون مرتكب الكبيرة كافرا او غلدا في النار

ليس في هذا نهاية التعظيم للدين ، وغاية الابتعاد عن المعاصي ، والإشعار بامتلاء القلب من خشية الله بما يزرع عن الكذب والافتراء ؟ بلى ! وألف بلى ! فاني يستجيز عاقل بعد ذلك تفسيقهم وهم على ما رأيت من التمسك بدين الله ، والتصلب في المحافظة على حدوده ؟ فتدبر وانصف ، على ان خبر الفاسق مرغوب عنه في نظر العقل ، ساقط الاحتجاج به في اصول الشرع ، ولذا امرنا بان تبينه ولا ننوي عليه بادئ بدء ، فكيف يحكم صاحبه في السنة والاحكام ؟

قال الامام الحجة مسلم - في مقدمة صحيحه في باب وجوب الرواية عن الثقات ، وترك الكذابين ، والتحذير من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم - مأمثاله : اعلم وفقك الله ان الواجب على كل احد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها ، وثقات الناقلين لها من المتهمين - ان لا يروي منها الا ما عرف صحة مخارجه ، والستارة في ناقله ، وان يتقي منها ما كان عن أهل التهم ، والمعاندين من أهل البدع ^(١) (قال) والدليل على ان الذي قلنا من هذا هو اللازم دون ما خالفه قول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ان تصيبوا قوما بجهالة ، فتصبحوا على ما فعلتم نادمين) وقال (واشهدوا ذوي عدل منكم) قال : فدل بما ذكرنا من هذه الآي أن خبر الفاسق ساقط غير مقبول ، وان شهادة

(١) من هنا يعلم ان رواية الصحيحين المتكلم فيهم لا يوصفون بالابتداع - لان مسلما رحمه الله اوجب ان لا يروى عن مبتدع ، فبالا ولى البخاري - لان شرطه ادق ، ولذلك قلت في غزوات المقالة (المبدعون) اعلاما بان خصومهم لقبوهم بالمبتدعة ، والافهم مجتهدون والمجتهد وان اخطأ لا يوصف بالابتداع - كما اسلفناه ، ونبسطة الآن اه منه

غير العدل مردودة . والخبر ان فارق معناه معنى الشهادة في بعض الوجوه ، فقد يجتمعان في اعظم معانيها - اذ كان خبر الفاسق غير مقبول عند أهل العلم ، كما ان شهادته مردودة عند جميعهم . ثم روى عن سلام قال بلغ ايوب اني آتي عمرا^(١) ، فاقبل علي يوما فقال : ارأيت رجلا لا تأمنه على دينه ، فكيف تأمنه على الحديث . فدل ذلك على ان من ائتمنه الشيخان على الحديث ، فقد ائتموه على الدين ، ومن ائتمن على الدين فليس فاسقا ولا مبتدعا (ثم قال الامام مسلم) وانما ألزموا - يعني العلماء - انفسهم الكشف عن معاييب رواة الحديث وناقلي الاخبار واقتوا بذلك حين سئلوا - لما فيه من عظيم الخطر اذا الأخبار في امر الدين انما تأتي بتحليل او تحريم ، او امر ، او نهى ، او ترغيب ، او ترهيب ، فاذا كان الراوي لها ليس بمعدن للصدق والامانة ، ثم اقدم على الرواية عنه من قد عرفه ، ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته كان آثما بفعله ذلك ، غاشا لعوام المسلمين ، اذ لا يؤمن على بعض من سمع تلك الاخبار ان يستعملها ، او يستعمل بعضها ، ولعلها او اكثرها اكاذيب لا أصل لها ، مع ان الاخبار الصحاح من رواية الثقات واهل القناعة اكثر من ان يضطر الى نقل من ليس بثقة ولا مقنع اه

فهل بعد هذا يجوز غمز بعض من روى لهم الشيخان من اولئك الاعلام المبدعين ؛ لاجرم انه لا امر مّا عني البخاري ومسلم بالتخريج عنهم ، واخذ السنة منهم ، وتبليغها للأمة ، وجعلها حجة بينه وبين ربه ،

(١) هو عمرو بن عبيد المتقدم وكلام ايوب فيه من كلام المعاصرين بعضهم في بعض وهو مطروح كما نبه عليه ابن عبد البر في كتاب جامع العلم

وما ذاك الا اجلالا لفضائلهم ، وانصافا لقدرهم
انظر كيف يتحمل مثل البخاري عن اعلام الشيعة ، والمعتزلة ،
والمرجئة ، والخوارج ، ويجعل حديثهم حجة ، ومرويهم سنة ، ويفخر
بذكر اسمائهم في اسانيده ، ويخذلهم اجل الذكر ، في اشرف مصنف .
انظر هذا وقابل بينه وبين جمود المتأخرين ، ورميهم علماء الفرق بالفسق
والابتداع والضلال ، وهجرهم لعلومهم ، وصد الناس عنهم ، حتى فات
الناس - وأسفا - علم جم ، وخير كثير ، ولئن دون ما دون من معارفهم ،
فما بقي من فوائدهم في خزائن صدورهم مما كان يستثار بالاخذ عنهم ،
وينال بمجالسهم = اوسم واوفر ، افليس في جمود هؤلاء على ما ذكر
عقوق لسلفهم الصالح ؛ بلى ! وما يضررون الا انفسهم لو كانوا يشعرون ،
بما ذكرناه استبان لك الخطأ في نثر رواية الصحيح بالفسق والابتداع ،
وانه تعصب يجب التنبيه له ، والحذر منه . نحن انما نصنع بهذا - تفقها
من مشرب البخاري ومذهبه ، وموافقة له في رأيه الذي لانشك في انه
الصواب الذي تدعو اليه الاخوة الايمانية ، والانصاف مع كل راوٍ
مجتهد من هذه الامة لا يروم الا الحق ، ولا يسعى الا اليه ، ولا يتحمل
الأذى والاضطهاد الا لاجله - اذ لم يصب من رأيه وما دعا اليه لادنيا
ولا جاها ، ولا ملكا ، فأني دليل ادل على حسن نيته من هذا ؟ وبالجملة
فقسمة المتفقهة بعض الرواة فسقة جهل بما قاله الاصوليون من أن
الفاسق مردود الشهادة والرواية ^(١) ومن قبل الشيخان وغيرها خبره

وحكموه في السنة ، واخذوا عنه ، فهل يكون فاسقا؟ على ان اجماعهم على تلقي الصحيحين بالقبول موجب لتعديل رواتهما جميعا - لان التلقي بالقبول فرع صحة الحديث ، وهو انما يكون من صحة سنده ، وهو من عدالة رجاله وتوثيقهم . ولذا قالوا فيمن خرج له الشيخان : جاز القنطرة . بمعنى انه لا يلتفت الى ما غمز فيه . وبالجمله فمشرّب المحدثين في التسامح ونبذ التعصب هو الذي تقتضيه الاصول ، وتقبله العقول ، وما احدث من النبز بالفسوق للبعض فلا سند له - لان دعوى فسق الانسان انما يكون باتيان ما فسقه الشارع به ، ونص عليه كتاب او سنة نصا قاطعا لا يحتمل التأويل ، واما مسائل الاجتهاد فلا يصح ذلك فيها بوجه من الوجوه والحاصل ان لاتفسيق ولا تضليل ، مع الاجتهاد والتأويل ، وان كان ليس كل اجتهاد صوابا ، ولا كل تأويل مقبولا ، ولكن كلامنا في ذات المجتهد والمأول

فمن لم يأل جهدا فلا ملام عليه ولا كلام ، لا بل يتحمل منه الدين ، ويتلقى عنه المهدي النبوي ، ويحكم في السنة ، على هذا جرى البخاري ومسلم وغيرهما من اقطاب الحديث والاثر ، وهو الصواب ، بلا ارتياب . وقد نقل الغزالي في المستصفى ^(١) عن الشافعي انه قال : نقبل شهادة أهل الاهواء الا الخطائية من الرافضة ، لانهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم في المذهب (ثم قال) ويدل على مذهب الشافعي قبول الصحابة قول الخوارج في الاخبار والشهادة ، وكانوا فسقة متأولين ، وعلى قبول ذلك درج التابعون - لانهم متورعون عن الكذب ، جاهلون بالفسق اهـ

فترى من هذا ان الصحابة قبلوا خبرهم ، وما ضرهم تسمية الفقهاء لهم بالفسقة ، لانه فسق بمعنى مخالفة غيرهم ، وهذا الاطلاق اصطلاحى للفقهاء ، وربما رجع الخلاف - في تسمية اولئك فاسقا - لفظيا ، والا فيستحيل ارادة الفسق الحقيقي المانع للشهادة والرواية - كما قدمنا - ومعلوم انه لا يكون مذهب حجة على مذهب ، ولا عُرف برهاناً على عرف ، وانما الحجة والبرهان قواطع الكتاب والسنة . ولما كان البحث المذكور في غاية من الدقة ، ترى الكلام في مطولات الاصول مضطربا متشعب الاقوال ، حتى اختلفوا لذلك في ماهية العدالة ويقرب لمذهب المحدثين فيها قول بعض أهل العراق : العدالة عبارة عن اظهار الاسلام فقط - مع سلامته عن فسق ظاهر اه

(جواب شبهة)

رب قائل يقول : كيف لا يفسق هؤلاء وقد خالفوا بتأويلهم النصوص من الكتاب والسنة ؟

فنقول : قدمنا ما يمنع تسميتهم فسقة شرعا ولغة ، ولذا جاء في مسلم الثبوت - من كتب الاصول - ما مثاله : لك ان تمنع كون المتدين من اهل القبلة فاسقا بالعرف المتقدم الذي عليه القرآن الكريم - وهو شموله للكافر والمؤمن المرتكب الكبيرة اه وقال حجة الاسلام الغزالي في الاحياء : مهما اعترضت على القدري في قوله « الشر ليس من الله » اعترض عليك القدري ايضا في قولك « الشر من الله » وكذلك في قولك « ان الله يرى » وفي سائر المسائل ، اذ المبتدع محق عند نفسه ، والمحق مبتدع عند المبتدع ، وكل يدعي انه محق وينكر كونه مبتدعا اه

وبالجملة فهم مخاضون بنظر غيرهم ، واما عند انفسهم فغيرهم هو المخالف
وهم الموافقون ، وحاشا للمؤمن عالم ان يخالف كتابا او سنة عامدا متعمدا ،
فهم مجتهدون مثابون اذ لم يألوا جهدا فيما ذهبوا اليه ، وان كنت لا تقول
به وترى الحجة فيما انت عليه ، على ان ما تسميه انت نصا هم يرونه ظاهرا ،
اذ دعوى نصيته شيء ليست بالامر اليسير — لان النص هو القاطع
في معناه ، المفيد لليقين في خواتمه ، وهذا انما يكون في محكمات الدين ،
واصوله التي لم يختلف فيها الفرق كلها ، واما ما عداها فكلها ظواهر ، وقد
يراها البعض باجتهاده نصا ، وليس اجتهاد مجتهد بقاض على اجتهاد آخر .
وعلى من يريد تحقيق هذا ان يراجع مطولات الخلاف ، ويطالع ما أخذ
المجتهدين ، ومن انفع ما الف في هذا الباب كتاب (رفع الملام ، عن
الائمة الاعلام) لشيخ الاسلام تقي الدين ابن تيمية رحمه الله فانه جدير لو كان
في الصين ان يرحل اليه ، وان يعرض بالنواجد عليه ، فرحم الله من اقام
المعاذير للائمة ، وعلم ان سعيهم انما هو الى الحق والهدى — كما اسلفنا —
وبالله التوفيق

(جواب شبهة اخرى)

يزعم بعضهم بأنه : يحتمل ان يكون الراوي تحمل عن المبدع قبل
تمذهبه بذلك المذهب ، وهذا جهل بمذاهب الرواة ، ومشارب الرجال ،
فان كل من الف في نقد الرجال لم يذكر في المشاهير منهم انه كان
على مذهب كذا ، او ان الحافظ الفلاني تحمل عن فلان قبل تمذهبه
بمذهب كذا ، ومثل هذا انما يؤخذ عن النقلة الاثبات كالمصنفين في
احوال الرجال ، ولا يمكن الاجتهاد فيه بحال من الاحوال ، ولذا تراه

يقولون في ترجمة الراوي : كان خارجيا . ونحو ذلك قولاً واحداً .
وحبذا ان يكون ما ذكره ماثوراً عن امام مؤرخ مشهور . واما القول
بالاحتمال ، فاذا فتح اورث الاضمحلال ، لكل ما يعول عليه في
الاستدلال ، - ومثل ذلك ما يقال : يحتمل ان يكون روى عنه وهو غير
عالم بما هو عليه من فساد العقيدة ! فهذا يزيد عما قدمنا من الجهل بمذاهب
الرواة تجهيل أئمة الحديث ، ووصفهم بما هم برآء منه من الغباوة والبلاهة ،
وانهم يتحملون عمن لا يعرفون مذهبهم ولا مشربهم ، وانهم كخاطب ليل ،
نعوذ بالله من ذلك . وأي عاقل يجراً على مثل ذلك في البخاري صاحب
التاريخ في الرجال ؟ بل من دونه من ارباب السنن وغيرهم ممن تكلم في
الجرح والتعديل ، وميز بين صحيح الحديث وضعيفه - ثقة رجاله أو
ضعفهم . وهل يعقل في صحاح ، وسنن ، ومسانيد ، وموطآت ، عليها
مدار أدلة الاحكام ، وحجج الفروع ، صنف على الاسانيد المتنوعة
والمكررة بالاسماء والكنى والالقباب = ان يكون جامعوها لا يدرون
مشرب رجالها ولا ما يتحملونه - مع ان العامي والامي نراه اذا خدم
عالماً لا يخفى عليه مشربه ومذهبه ورأيه وفكره . فكيف بعالم مؤلف ،
لا بل بامام مجتهد يستنبط الاحكام من الاحاديث ويترجم عليها ، ويزاحم
من تقدمه من الائمة في التخريج والرد والاستدراك والتفريم والتأصيل ؟
الا يدري مذهب رجال اسناده ونحلتهم - وهم عمدته في الاستدلال ،
وركنه في الاحتجاج ؟؟ بلى ! ثم بلى ! وهو اجلى من ان يبرهن عليه ، او
يرد على من كابر فيه . ولقد كان علم الجرح والتعديل ، ومعرفة طبقات
الرجال وتراجهم من اوائل ما يدريه طلاب الحديث ومريدو التحمل

عن الحفاظ ، ولكن من اين يدري ابناء هذا الجيل ، ما كان عليه السلف من فنون التحصيل ، وقد اندرست تلك العلوم ، ولم يبق منها ولا الرسوم ، فان الله وانا اليه راجعون

وأما قول بعضهم : فكيف يستدل باخراج الشيخين على عدم جواز المعادة - مع قيام هذه الاحتمالات؟ وكيف يسوغ للانسان ان يتمسك بالمحتمل الذي لا تقوم به حجة؟ فقد علمت سقوط هذه الاحتمالات ، وانها اشبه بالالوهام والخيالات ، والتلاعب في الحقائق الواضحات . والمحتمل الذي تقوم به حجة هو الذي يتطرق اليه احتمال معقول ، أو تأويل مقبول ، جار على قوانين التأويلات ، والالوجه المعروفة في نظائره . وأما احتمال في مقابلة حقيقة ثابتة ، وأمر واضح ، فلا يقال له احتمال ، وانما هو تلاعب وهوس خيال ، يقول أئمة الجرح والتعديل في كتبهم عن راو - ممن خرج له الشيخان أو احدهما - انه شيعي ، أو خارجي ، أو قدري ، أو مرجي ، ثم يأتي من يريد ان ينقض هذا بالاحتمال ، وهو لم يضرب في هذا الفن بسهم ، ولا يمكن ان يرجع اليه في رأي ولا علم ، كيف لا وقد اجتمعوا على الرجوع الى أئمة الفن في هذا الباب ، لانه أمر لم يبق فيه مجال ولا نظر ولا احتمال ، وهذا من البديهيات الغنية عن الحجة والبرهان

(رفع وهم في عبارة للبخاري)

وأما زعم ان قول البخاري في جزء رفع اليدين : « كان زائدة لا يحدث الا أهل السنة اقتداء بالسلف » : يخالف ما استنبطناه - فعجيب جداً لانه لا شاهد فيه ، ولا يناسب بحثنا حتى يخالفه ، لان زائدة رحمه الله كان

يحتتم عن تحديث غير أهل السنة - أي إسماعهم الحديث واقرائهم إياه - وذلك في التلاميذ منهم والمبتدئين في طلب الحديث الذين يبنون التلقي والسماع - وقد اتهموا إلى غير مذهب أهل السنة ، فكان زائدة يتجافى تحديثهم اقتداء بمن رآه من سلفه كذلك ، ولا منازعة في الوجدانيات ، ولا يكلف المرء ما لا يطيقه ، فمن كانت نفسه لا تحب إسماع من كان كذلك ، فله الخيرة ولا جناح عليه في ترك الإسماع ، لاسيما لتلاميذ لم يتأهلوا بعد للنظر والوقوف على التحقيق ، فمثلهم إنما يكون مقلداً لا مجتهداً . وأما حفاظ شيوخ ، ذوو علم ورسوخ ، اتوا من العلم والفضل ما أهلهم لتحمل عنهم ، والاستفادة من علمهم ، بحيث طارت شهرتهم ، وتفوقوا على غيرهم ، فلا دخل لكلام زائدة فيهم ، ولا يشملهم مشربه ، وهكذا نحن نقول : لا ينبغي لاستاذ أن يشرح صدره لتلاميذ اغرار ، انحلوا غير ما يراه الحق بدون نظر أو فكر ، بل تقليداً أو اتباعاً لكل ناعق

وأما من بلغ مرتبة الرسوخ والافادة ، وكان على جانب عظيم من العلم ، وانحل ما انحل عن اجتهاد ونظر ، فلا يرتاب أحد في العناية بالاخذ عنه ، والتلقي منه ، كما فعل الأئمة امثال البخاري واشياخه ، فكلام زائدة من وادٍ ، وما نقوله من وادٍ آخر . وهكذا يقال فيمن حكى عنهم من المرجئة من أهل بلخ ، وأما قوله : ولقد رأينا غير واحد من أهل العلم يستتيون أهل الخلاف ، والا اخرجوهم من مجالسهم . فهو يعني به من ذكرناه من التلاميذ لقوله « والا اخرجوهم » وهل يخرج الا المتعلم الضعيف في العلم والفهم ، المتطفل على ما ليس له بأهل ؟ وشتان بين من يخرج من مجلس الحديث من أهل الخلاف وبين من يرحل اليه ويحمل عنه منهم - كرجال

الشيخين وغيرهما من هؤلاء ، ولو اطرده الابتعاد عن هؤلاء أو إبعادهم لما تلقى عنهم أمثال الشيخين ، وخلد أسماءهم ومرويتهم في أصح الكتب بعد التنزيل الكريم . وقد يكون مراد البخاري بأهل الخلاف أهل الرأي جموداً وتقليداً للمؤثرين آراء الفقهاء على صحيح السنة - لأن كتابه المذكور وهو « جزء رفع اليدين » في مناقشة أهل الرأي وحججهم بصحيح السنة على رأيهم . وقد تجافى أرباب الصحاح الرواية عن أهل الرأي ^(١) فلا تكاد تجد اسماءهم في سندهم كتب الصحاح أو المسانيد أو السنن ، وإن كنت أعذ ذلك في البعض تعصبا ، اذ يرى المنصف عند هذا البعض من العلم والفقهاء ما يجدر أن يتحمل عنه ، ويستفاد من عقله وعلمه ، ولكن لكل دولة من دول العلم سلطة وعصبة ذات عصبية ، تسعى في القضاء على من لا يوافقها ولا يقلدها في جميع مآتيها ، وتستعمل في سبيل ذلك كل ما قدر لها من مستطاعها ، كما عرف ذلك من سبر طبقات دول العلم ، ومظاهر مآوتيته من سلطان وقوة . ولقد وجد لبعض المحدثين تراجم لأئمة أهل الرأي ينجل المرء من قرائتها فضلا عن تدوينها ، وما السبب إلا تخالف المشرب على توهم التخالف ، ورفض النظر في المآخذ والمدارك ، التي قد

(١) كالامام أبي يوسف والامام محمد بن الحسن فقد لنيهما أهل الحديث - كما ترى في ميزان الاعتدال ، ولعمري لم ينصفوهما وها البحران الزاخران ، وآثارهما تشهد بسعة علمهما ونجرتها ، بل يتقدمهما على كثير من الحفاظ . وناهيك كتاب الخراج لأبي يوسف وموطأ الامام محمد . نعم كان ولع جامعي السنة بمن طوف البلاد ، واشتهر بالحفظ ، والنخصص بعلم السنة وجمعها ، وعلماء الرأي لم يشتهروا بذلك لاسيما وقد اشيع عنهم أنهم يحكمون الرأي في الأثر ، وإن كان لهم مرويات مسندة معروفة ، رضي الله عن الجميع ، وحشرنا وإياهم مع الذين انعم الله عليهم

يكون معهم الحق في الذهاب إليها ، فإن الحق يستحيل ان يكون وقفاً على فئة معينة دون غيرها ، والمنصف من دقق في المدارك غاية التدقيق ثم حكم بعد .

ومما نعدّه تعصبا ما حكاه الامام البخاري في «جزء رفع اليدين» المذكور من اخراج اهل الخلاف من مجالس الحديث حتى يستتابوا ، وحمل قاضي مكة سليمان بن حرب على الحبر على بعض علماء الرأي من الفتوى ، وما ذلك الا من سلطة دولة الاثريين وقتئذ ، وقيامهم بالتشديد ضد غيرهم ، ونبذ التسامح الذي كان عليه الصحابة والتابعون في ان يفتي كل بما يراه بعد بذل جهده في المسألة دون تعنيف او اضطهاد - لا جرم ان سنة كل قوم - آنسوا من انفسهم قوة وسلطانا - ان يستعملوا لبث مذهبهم ونشره هيمنة الحاكم وسيطرته ، ولا سيما اذا كان منهم وعلى شاكلتهم وهو مستبد في علمه وما يفضيه فحدث هناك ولا حرج . انظر الى القدرية لما دالت لهم دولة العلم ايام المأمون ماذا جرى منهم مع من لم يقل بمشربهم ولم يستجب لدعوتهم ، فقد ضربت أمة واهينوا وسجنوا الاعوام وأوذوا مما دونه التاريخ واحصاه على هؤلاء المتعصين ، وكان نقطة سوداء في تاريخ حياتهم ، وان كانوا يزعمون مقاومة الحشو والجود ، وتنوير الاذهان بعلوم الاوائل مما اخذوا بتعريبه ، وجهدوا في نشره ، الا ان الغلو كان رائدهم ، والبطش قائدهم ، ولكن هي السكره ، التي يذهب معها صحيح الفكرة (اعني سكرة الدولة والغلبة ، والساطة والقوة) فما من دولة

الا ونقم عليها شيء من ذلك - كما يدريه من سبر اخبار الدول وفلسفة حياتهم ، ومظهر آرائهم وآمالهم

وكذلك قل عن الفتنة التي فر من اجلها امام الحرمين من العراق الى الحجاز حينما دالت دولة الحنفية ، وثار عصيتهم على الشافعية والاشعرية. قال التاج السبكي في طبقاته^(١) "في ترجمة الامام ابي سهل الشافعي: انه لما بلغ من سمو المقام ان ارسل اليه السلطان الخلع وظهر له القبول عند النخاس والعلماء ، حسده الاكابر وخاصموه ، فكان يخاصمهم ويتساط عليهم (قال) فبداله خصوم واستظهروا بالسلطان عليه وعلى اصحابه (قال) وصارت الاشعرية مقصودين بالاهانة والمنع عن الوعظ والتدريس ، وعزلوا من خطابة المساجد - (قال) وتبع من الحنفية طائفة اشربوا في قلوبهم الاعتزال والتشيع ، فخلوا الى اولي الامر الايزراء بذهب الشافعي عموماً ، وبالأشعرية خصوصاً - (قال) وهذه هي الفتنة التي طار شررها ، وطال ضررها ، وعظم خطبها ، وقام في سب اهل السنة خطيبها ، فان هذا الامر ادى الى التصريح بلعن اهل السنة في الجمع . وتوظيف سبهم على المنابر ، وصار لابي الحسن الاشعري بها اسوة بعلي بن ابي طالب رضي الله عنه ، واستعمل اوائك في المساجد ، فقام ابو سهل في نصر السنة قياماً مؤزراً ، وتردد الى المعسكر في ذلك ولم يفد ، وجاء الامر من قبل السلطان (طغرلبك) بالقبض على الرئيس الفراتي ، والاستاذ ابي القاسم

(١) في ترجمة محمد بن هبة الله بن محمد بن الحسين الامام الكبير ابو سهل

القشيري ، وإمام الحرمين ، وإبي سهل ابن الموفق ، وتفيهم ومنهم عن المحافل . وكان أبو سهل غائباً في بعض النواحي ، فلما قرأ الكتاب بنفيهم اغرى بهم الغاغة والأوباش ، فاخذوا بالاستاذ أبي القاسم القشيري والفراقي يجرؤنهما ويستخفون بهما ، وحبسوا بالقنندر . وبقي في السجن متفرقين أكثر من شهر (وإمام الحرمين فإنه كان أحس بالامر فاختنفى وخرج على طريق كرمان الى الحجاز)

وفي شرح الاقناع ^(١) قال ابن عقيل : رأيت الناس لا يعصمهم من الظلم الا العجز ، ولا أقول العوام بل العلماء - كانت أيدي الخنايلة مبدسوة في أيام ابن يونس ، فكانوا يستطيرون بالبغي على أصحاب الشافعي في الفروع حتى ما يمكنهم من الجهر بالبسملة والقنوت - وهي مسألة اجتهادية - فلما جاءت أيام النظام ، ومات ابن يونس وزالت شوكة الخنايلة ، استطال عليهم أصحاب الشافعي استطالة السلاطين الظلمة ، فاستعدوا بالسجن ، وآذوا العوام بالسعيات والفقهاء بالنبد بالتجسيم ، (قال) فتدبرت أمر الفريقين ، فاذا بهم لم تعمل فيهم آداب العلم ، وهل هذه الا افعال الاجناد يصلون في دولتهم ، ويلزمون المساجد في بطالتهم ، اهـ

ولدينا من القصص في عجائب ما روى التاريخ من التعصب ما لا يسعنا الا امساك القلم عن نشره إبقاء على هذه البقية الباقية ، وفي الاشارة ما ينفي عن الكلم ، ولا حول ولا قوة الا بالله

وكل ذلك من التفرق الذي نهى عنه الدين ، لما يستتبعه من الأرزاء التي تعمل في اساسه المتين ، ويكفي ما جنت وتجنني الامة من ويلاته

الى هذا الحين ، حتى فشلت وذهب ريحها امام اعدائها الكافرين ،
والمستعان بالله

(درء وهم واشتباء)

يقول بعضهم : ان مسلما روى عن ابن عباس انه قال في نجدة الحروري :
لولا ان أرداه عن نثن يقع فيه ما كتبت اليه ولا نعمة عين : قال النووي :
كان ابن عباس يكرهه لبدعته وهي كونه من الخوارج
والجواب انه لا يلزم من كراهة الفرد كراهة المجموع ، والا لما
خرج لثقاتهم وعلمائهم الشيخان وغيرهما ، وهل يؤخذ الجمع بجريرة الفرد ؟
على ان نجدة ليس من رجال الرواية عند المحدثين ، فقد ضعفه الذهبي في
ميزان الاعتدال وقال عنه : ذكر في الضعفاء للجوزجاني ، على ان الحال
وصل اليه في قومه أن يختلفوا عليه وينزوه بالكفر كما تراه في كتاب
الفرق للإمام أبي منصور البغدادي ، والملل والنحل للشهرستاني وغيرهما ،
فلا نعمة عين له - كما قال ابن عباس - ولو كان يكره كل خارجي لبدعته
لما أخرج لأبائهم أئمة السنة في الصحاح والمسانيد ، ويكني ان الامام
مالك رضي الله عنه عُد من يرى رأيهم كما رواه الامام المبرد في كامله ^(١)
ومن عزاء لك ما يأتريه ، وأراك مصدره ، فقد أوقفك من المسالك على
الصراط المستقيم

ومن الغريب أن يستدل بعضهم على معاداة المبدعين بأمر النبي
صلي الله عليه وسلم بهجر الثلاثة الذين خلفوا ، ورفض تكليمهم حتى

تنب عليهم ، مع انه لا تناسب بين دليله والدعوى بوجه ما - لأن البحث في الرواة المجتهدين الثقات المتين الذين مابذ السلف مرويههم لرأي رأوه ، أو مذهب اتحلوه ، فهل كان المخلفون كذلك ؟ وما المناسبة بين قوم هجرهم النبي صلى الله عليه وسلم لذنوب محقق اعترفوا به حتى تنب عليهم - وقوم لا يرون مام عليه الا طاعة وعقداً صحيحاً يدان الله به ، وتنال النجاة والزلفى بسببه ، فالانصاف يا اولي الالباب الانصاف ، وحذار من الجري وراء التعصب والاعتساف

غريب امر المتعصبين ، والغلاة الجافين ، تراهم سراعاً الى التكفير والتضليل ، والتفسيق والتبديع ، وان كان عند التحقيق لا اثر لشيء من ذلك الا مادعا اليه الحسد ، او حمل عليه الجمود وضعف العلم ، وجهل مشرب البخاري ومسلم ، واصحاب المسانيد والسنن هداة الأمة ، ولا قوة الا بالله

(ثمرة الرفق بالمخالفين)

قال بعض علماء الاجتماع : يتخلف فكر عن آخر باختلاف المنشأ والعادة والعلم والغاية . وهذا الاختلاف طبيعي في الناس ، وما كانوا قط متفقين في مسائل الدين والدنيا ، ومن عادة صاحب كل فكر ان يحب تكثير سواد القائلين بفكره ، ويعتقد انه يعمل صالحاً . ويسدي معروفاً ، وينقذ من جهالة ، ويزع عن ضلالة ، ومن العدل ان لا يكون الاختلاف داعياً للتنافر ما دام صاحب الفكر يعتقد ما يدعو اليه . ولو كان على خطأ في غيره ، لان الاعتقاد في شيء اثر الاخلاص ، والمخلص في فكر ما اذا اخلص فيه يناقش بالحسنى ، ليتغلب عليه بالبرهان ، لا بالطعن

وانغلاظ القول وهجر الكلام ، وما ضر صاحب الفكر لو رفق بمن لا يوافق على فكره ريثما يهتدي الى ما يراه صوابا ، ويراه غيره خطأ ، او يقرب منه ، وفي ذلك من امثال الاوامر الربانية ، والفوائد الاجتماعية ، ما لا يحصى . فان اهل الوطن الواحد لا يحيون حياة طيبة الا اذا قل تعاديتهم ، واتفقت على الخير كامنهم ، وتناصفوا وتعاطفوا ، فكيف تريد مني ان اكون شريكك ، ولا تعاملني معاملة الكفو على قدم المساواة دع مخالفتك - ان كنت تحب الحق - يصرح بما يعتقد ، فاما ان يقنعك ، واما ان تقنعه ، ولا تعامله بالقسر ، فما قط انتشر فكر بالعنف ، او تفاهم قوم بالطيش والرعونة . من خرج في معاملة مخالفيه عن حد التي هي احسن ، يخرجهم فيخرجه عن الادب ويحوجه اليه - لان ذلك من طبع البشر مهما تثقفت اخلاقهم ، وعلت في الآداب مراتبهم . وبعد فان اختلاف الآراء من سنن هذا الكون ، وهو من أهم العوامل في رقي البشر ، والادب مع من يقول فكره باللطف قاعدة لا يجب التخلف عنها في كل مجتمع . والتعادي على المنازع الدينية وغيرها من شأن الجاهلين لا العالمين ، والمهوسين لا المعتدلين اهم مع تلخيص وزيادة ،

ولا يخفى ان الاصل في هذا الباب قوله تعالى « ولا تجادلوا أهل الكتاب الا بالتي هي أحسن » وقوله سبحانه « وقولوا للناس حسنا » وقوله جل ذكره : (يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ، ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن ، ولا تلمزوا أنفسكم ولا تنابزوا بالألقاب ، بئس الاسم الفسوق بعد الايمان ، ومن لم يتب فأولئك هم الظالمون) ولا تنس ما أسلفنا عن السلف في تفسيرها .

(حملة الاعلام المحققين على المتفهمة المكفرين)

لما استفحل الرمي بالتكفير والتضليل لخيار العلماء في منتصف قرون الألف الاولى من الهجرة ضجت عقلاء الفقهاء ، وصوبت سهام الردود في وجوه زاعمي ذلك ، حتى قالت الحنفية (عليهم الرحمة) مامعناه : لو أمكن ان يكفر المرء في أمر من تسعة وتسعين وجها ، ومن وجه واحد لا يكفر يرجح عدم التكفير على التكفير لخطره في الدين .

ولم يشتد الرمي بالتكفير والارهاق لاجله ، والارجاف به ، في عصر من العصور مثل القرن الثامن للهجرة . ومن سبر تاريخ الحافظ ابن حجر المسمى (بالدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة) أخذه من ذلك المقيم المقعد ، اذ يرى ان العالم الجليل الذي هو زينة عصره ، وتاج دهره ، كان لا يأمن على نفسه من الافك عليه ، والسعاية به ، فيما يكفره ويحل دمه ، حتى صار يخشى على نفسه من أخذت منه السن ، واقعده الهرم ، وأفاجته الشيخوخة ، ولا من راحم أو منصف - كما نقرأ ذلك في ترجمة علاء الدين العطار تلميذ الامام النووي ، وانه مع زماته ، وكونه صار حلس بيته ، يتأبط دائما وثيقة أحد القضاة بصحة ايمانه وبراءته من كل ما يكفره ، ولقد اريق دماء محرمة ، وعذبت أبرياء بالسجون والنفي والاهانات باسم الدين ، وروعت شيوخ وشبان أعواما وسنين ، حتى عجب لسان حالها وقالها بالدعاء الى فاطر الارض والسموات ، بكشف هذه النعم والظلمات ، ولم يزل سبحانه يعل لها ويستدرجها في غيها ، ولم تحسب للايام ماخي لها في طيها ، الى أن امتلأ اناؤها ، وحن حصدها وافناؤها ، فأخذها الله

وهي ظلمة جائرة ، ودارت على دوائها الدائرة ، ومحق الله بفضلها تلك الدولة
 المجنونة الجاهلة ، وأورثها للدولة الصالحة العاقلة ، فأمنت الناس على انفسها
 ودمائها ، وذهبت عصبة الجحود بزبدها وغنائمها ، سيقول بعض الناس ممن
 نغره القشور ، ولم تقف مداركه على لباب روح العصور : ان تلك الدماء
 المراقبة ، والارواح المهذرة ، لم يحكم عليها الا بالبينّة والشهود ، التي بمثلها
 تقام الحدود ، وهل بعد ذلك من ملام أو جحود ، يقول ويجهل أو يتجاهل
 ان التعصب يحمل على الاخذ بالظنة ، أو الايقاع بالشبهة ، وان المتطوعة
 بالشهادة قد يحملهم على اختلاقها ظن الاجر بنصرة الدين ، بقتل هؤلاء
 المساكين ، لاسيما اذا دفعوا بتشويق المتصولحين والمتفقرين^(١) ، والحشوية
 البكائين ، احتيالا وقنصا للمغفلين ، واقد استفيض عن كثير من هؤلاء
 الضالين المضلين ، الاغراء بقتل الداعين الى الكتاب والسنة والمجاهدين
 في الاصلاح العاملين ، على ان قاعدة المحققين هي عدم البت في أمر
 تاريخي الا بعد تعرفه من اطرافه ، ومراجعة عدة اسفار للوقوف على
 كنهه وحقيقته ، والاشراف على غنه وسمينه ، ووزنه يميزان العقول
 السليمة ، والقواعد الاجتماعية المعقولة - كما أشار اليه الامام ابن خلدون
 في مقدمته

نحن لم نصم أعمال أولئك بالظلم والجور والبغي الا لما فضح نبذاً منها
 الامام زين الدين ابن الوردي الشهير صاحب البهجة ، واللامية ، والديوان ،
 والمقامات ، فقد شفى بالحقيقة الأوام ، وأوضح عن مكر أولئك بالتمويه

(١) المتفقّر كالتمسك مدعي الفقراي التصوف وليس من أهله

والايهام، في مقالة بديعة أنشأها في القاضي الرباحي المالكي^(١) سماها (الخرقة للخرقة) ولا بأس بنقل جمل منها تأييداً لما قلناه، قال رضي الله عنه :

« أما بعد حمد الله الذي لا يحمد على المكاره سواه، والصلاة والسلام على نبيه محمد الذي خاف مقام ربه وعصم من اتباع هواه، وعلى آله وصحبه الذين بذل كل منهم في صوت الامة قواه، وسامت صدورهم من فساد النيات وانما لكل امرئ ماواه، فان نصيحة أولي الامر تلزم، والتنبيه على مصالح العباد قبل حلول الفساد أحزم، والمتكلم لله تعالى مأجور، والظالم ممقوت مهجور، وتحسين الكلام لدفع الضرر عن الاسلام عبادة، والنثر والنظم للذب عن أهل الاسلام من باب الحسنى وزيادة، وجرحه الحاكم الاعراض بالاغراض صعبة، اذ نص الحديث النبوي ان حرمة المسلم أعظم من حرمة الكعبة، ومخرق خرقة مذبوم، ولحم العلماء مسموم، وهذه رسالة « أخاقت فيها النية، وقصدت بها النصيحة للرعاة والرعية، أودعتها من جوهر فكري كل ثمين، وناديت بها على هزيل ظلم أبناء جنسي مناداة اللحم السمين، لكن جنبتها فحش القول اذ لست من أهله، وخلدتها في ديوان الدهر شاهدة على المسيء بفعله، ورجوت بها الثواب، نصرة للمظلوم، ونصرة على حملة العلوم، وسميتها: (الخرقة للخرقة) فقلت: اعلموا يا ولاية الامر، ويا ذوي الكرم النعم، أبقاكم الله بمصر^(٢) للأمة،

(١) راجعها في ص ١٩٠ من المجموعة الادبية التي طبعت في مطبعة الجوائب عام ١٣٠٠، مشتملة على لامية العرب وشرحها وشرح المقصورة الدريدية، وديوان ابن الوردي، وديوان الحشاش ورسائمه

(٢) كانت مصر في عهد المؤلف وهو القرن الثامن عاصمة دولة المماليك

ووفقكم لدفع الاصر وبراءة الذمة ، ان حاب قد نزعت للزبدية، ووقعت
 من ولاية التاجر الرباحي في خسر وشدة، قاض سلب الهجوع ، وسكب
 الدموع ، واخاف السرب ، وكدر الشرب ، بجرائته التي طمت وطمت،
 وهاميته التي عمت وغطت ، وفتنته التي بلغت الفراق ، وأسهرت ألف
 راقد ، ووقاحتها التي أدهشت الالباب ، وأخافت النطف في الاصلاب ،
 فكلم لطح من زاهد ، وكم أسقط من شاهد ، وكم رعب برياء ، وكم قرب
 جرياء ، وكم سمى في تكفير سليم ، وكم عاقب بمعذاب أليم ، وكم قلب ذائب،
 بناوبة توسط بها عند النائب ، فامتعت الامراء عن الشفاعة ، وظنوا هم
 والنائب ان هذا امثال لأمر الشرع وطاعة ،

يا حامل النائب في حكمه ان يقتل النفس التي حرمت
 غشسته والله في دينه بشراك بالنار التي أضرمت

(الى ان قال الزين ابن الوردي) ثم انه فسق مفتيا في الدين ، وفضح
 خطيبا على رؤوس المسلمين ، (ثم قال) يجب اثبات الردة والكفر ، كح
 الدانير الصفر ،

حاكم يصدر منه خلف كل الناس جفر
 يتمنى كفر شخص والرضا بالكفر كفر

(ثم قال) اذا وقع عنده عالم فقد وقع بين مخالب الاسود ، وأنياب
 الافاعي السود :

ادركوا العلم وصونوا أهله من جهول حاد عن تبيله
 انما يعرف قدر العلم من سهرت عيناه في تحصيله

(ثم قال) ما أقدره على السفير ، وما أسهل عليه التفسيق والتكفير ، كم
دعى الى بابل فما ارتاح الى الباب ، وراه حيران لعدم الرقة فاذا قيل له
فلان قد كفر طاب ، يحبس على الردة بمجرد الدعوى ، ويقوي شوكته
على أهل التقوى ، قد ذلل التمتاء والاخيار ، وجراً عليهم السفهاء والاغيار
يحبس في الردة من شاء بغير شاهد

لا كان من قاض حكي ال فقاع جد بادر

أراح الله من تعرضه ، وصان عراض الاعراض عن تعرضه ، يقصد
بذلك أهل الدين ، والقراء المجودين ،

جرحت الأبرياء فأنت قاض على الاعراض بالاعراض ضاري
ألم تعلم بأن الله عدل « ويعلم ما جرحتم بالنهار »
هذا بعض ما جاء في رسالة الامام ابن الوردي التي هي أشبه بمقامة
بديعية ، وكلها حقائق صادقة ناطقة بما كان عليه تعصب قضاة ذلك الوقت
ولا سيما المالكية منهم . ولقد كان قضاة المذاهب يحيلون الامر في التعزير
والتأديب الى القاضي المالكي لما اشتهر في انفة المالكي من مضاعفة
النكال ، وشدة التأديب في باب التعزير ، اذ بسط للقاضي يده فيه بسطا
لم يوجد في مذهب غيره ، فلذا كان محبو الانتقام والتشفي ، يعمدون
الى احالة القضية الى القاضي المالكي لما يعلمون ما وراء قضائه - مما فصل
بعضه الامام ابن الوردي كما قرأت - على ان الامر في التعصب لم يقف
عند القاضي المالكي وحده . لتعصب ضده ، وانما كان هو الاقوى تعصبا ،
والاشد تصلبا ، والا فان مظهر ذلك العصر كان التعصب لجميعهم ، فقد
حكي الشيخ الشمراني رحمه الله تعالى في مقدمة طبقاته الكبرى المسماة

بلواقع الانوار مآثاله : « وقد أخبرني شيخنا الشيخ أمين الدين امام جامع
الغمري بمصر المحروسة ان شخصا وقع في عبارة موهمة للتكفير ، فأفتى
علماء مصر بتكفيره ، فلما أرادوا قتله قال السلطان چقمق : هل بقي أحد
من العلماء لم يحضر ، فقالوا نعم الشيخ جلال الدين المحلي شارح المنهاج ،
فأرسل وراءه فحضر ، فوجد الرجل في الحديد بين يدي السلطان ، فقال
الشيخ : ما هذا ، قالوا : كافر ، فقال : ما مستند من أفتى بتكفيره ، فبادر
الشيخ صالح البلقيني من مشاهير الشافعية — وقال قد أفتى والذي شيخ
الاسلام الشيخ سراج الدين في مثل ذلك بالتكفير ، فقال الشيخ جلال
الدين رضي الله عنه : يا ولدي أتريد أن تقتل رجلا مسلما موحدًا يحب الله
ورسوله بفتوى أليك ؟ حلوا عنه الحديد ، فجردوه وأخذوه الشيخ جلال
الدين بيده وخرج والسلطان ينظر ، فما تجرأ أحد يتبعه رضي الله تعالى عنه
وقد عد الشمراني من الاعلام الذين أكفرهم الجامدون المتعصبون
ما يقرب من الثلاثين (فمنهم) القاضي عياض أتهموه بأنه يهودي لملازمته
بيته للتأليف نهار السبت وذكر ان المهدي قتله (ومنهم) الامام الغزالي
كفره قضاة المغرب ، وأحرقوا كتبه ، (ومنهم) التاج السبكي رموه
بالكفر مراراً وسجن أربعة أشهر ^(١) ، وكل هذا انما كان بزعم المتعصبين
بشهادات وأقضية وفتاوي ، ولكن سرعان ما فضحهم التاريخ ، وكشف
عوارهم كما حكاه الشمراني وغيره ، والحمد لله الذي جعل الباطل زهوقا
وهكذا يمر بتواريخ تلك القرون ما لا يحصى من حوادث من أقيمت
عليهم الفتن ، واتهموا بما اتهموا به ، مع ان الحدود تدرأ بالشبهات ، ونعني
(١) ذكر السبكي محنته هذه في آخر منظومته له في الفقه ، عندي الكراسية الاخيرة منها

بالحدود مانص عليه في الكتاب العزيز والسنة الفراء ، فاذا كانت في تلك المكانة وقد شرع فيها محاولة درءها بالشبهات ، فكيف بحدود لا سند لها الا بالاجتهاد ، وليس لها أصل قاطع ، ولا نص محكم ، فلا ريب انها أولى بالدرء ، وأجدر بالدفع ، ولا يدري المرء ما الذي حملهم على نسيان هذه الموعظة حتى عكسوا القضية ، وأصبجوا يكبرون الصغير ، ويعظمون الحقير ، ويهولون الامور ، ويدعون بالويل والثبور ، مما لا يقومون بعشره للمنكرات المجمع عليها ، والكبائر التي يجاهر بها ، فلا حول ولا قوة الا بالله

ولما تشددت القضاة المالكية في هذا الباب ، اصبحوا هدفًا لأولي الالباب ، حتى قال الامام ابن الوردي في ذاك القاضي المتقدم الرباحي : ان المالكية بدمشق كتبوا اليه يامغلوب ، لقد بغضت . ذهب مالك الى القلوب ، وقطعت المذاهب الاربعة عليه بالخطا ، وزالت بهجته عند الناس وانكشف الغطا ، الخ . والسبب في ذلك ما ابتدعه الملك الظاهر برقوق من توظيف قضاة أربعة على المذاهب الاربعة مما لم يعهد قبله في دولة من الدول ، حتى نشأ من ذلك مانقه عليه الأعلام ، وعدوه من التفرقة في الاسلام ، قال التاج السبكي في طبقاته ^(١) في ترجمة قاضي القضاة بالديار المصرية تاج الدين عبد الوهاب ابن بنت الاعز الشافعي المتوفى سنة ٥٦٦ مامثاله : وفي أيامه جدد الملك الظاهر القضاة الثلاثة في القاهرة ، ثم تبعها دمشق وكان الامر متمحضا للشافعية فلا يعرف ان غيرهم حكم في الديار المصرية منذوليتها أبو زرعة محمد بن عثمان الدمشقي في سنة ٢٨٤ الى زمان

الظاهر إلا أن يكون نائب يستنييه بعض قضاة الشافعية في جزئية خاصة ، وكذا دمشق لم يلبها بعد أي زرعة المشار اليه الا شافعي غير التلاشاعوني الثري ، الذي وليها يوميات وأراد أن يجدد في جامع بني أمية اماما حنفيا ، فأطلق أهل دمشق الجامع وعزل القاضي ^(١) (قال السبكي) واستمر بجامع بني أمية في يد الشافعية — كما كان في زمن الشافعي رضي الله عنه (قال) ولم يكن يلي قضاء الشام والخطابة والامامة بجامع بني أمية الا من يكون على مذهب الارزاعي الى ان انتشر مذهب الشافعي ، فصار لا يلي ذلك الا الشافعية (ثم قال السبكي) وقد حكى ان الملك الظاهر روي في النوم ف قيل : ما فعل الله بك ، قال عذبي عذابا شديداً بجعل القضاة أربعة ، وقال فرقت كلمة المسلمين ، اهـ ولا يخفى على ذي بصيرة ما حصل من تفرق الكلمة ، وتعدد الامراء ، واضطراب الآراء ، وقد قال أبو شامة لما حكى ضم القضاة ، انه ما يمتقد ان هذا وقع قط : قال السبكي : وصدق فلم يقع هذا في وقت من الاوقات ، (قال) وبه حصلت تعديلات المذاهب ، والفتن بين الفقهاء : فانه يؤيد ما قدمناه من اتخاذ هذه آلة للفتن والتشفي من المخالفين ، حتى أدال الله من تلك الدولة للسلطان سليم خان فنسخ كل ذلك ، وقصر الامر على قاض حنفي واحد ، ولا ريب ان هذا كان من النعم الكبيرة ، اذ قمت به فتن خطيرة ، وحسمت به

(١) تأمل هذا التعصب واسترجع وحوقل أن غاب عنهم فضل سائر الأئمة المتوغلين الأئمة وغيرهم وكيف نسوا ان الناس عيال عليهم تستمد من بركة فقهم واستنباطهم وتاصيلهم وتغريهم ؟ ما أجند قوما يزعمون انهم تعبدوا بذهب واحد أو أتباع امام واحد ، أو ما علموا ان كلامهم من رسول الله ملتزم ، وان الله تعالى انما تعبد الناس بتقواه الكريم ، وهدى نبيه المصوم

شروور وفيرة ، نعم لم يزل في الامر حاجة الى الكمال ، وهو سعي أولي
 الحل والعقد بمقد مؤتمر علمي من كبار فقهاء المذاهب المروفة ، وتأليف
 مجلة تعتمد من فقه سائر الائمة الاربعة وغيرهم مما فيه رحمة ويسر ، ومشي
 مع المصالح والمنافع ، ودفع المضار في أبواب المعاملات ، فبذلك تظهر
 محاسن الدين في الاقضية والاحكام ، ويعرف أنه دين المدنية في كل زمان
 ومكان الى قيام الساعة وساعة القيام ، وان اليوم الذي يتحقق فيه هذه
 الامنية لهو أسعد الايام ، والمستعان بالله ذي الجلال والاكرام اه

جميع مؤلفات الشيخ جمال الدين القاسمي تطاب من مكتبة المنار
 بشارع عبد العزيز بمصر ومن المؤلف بدمشق الشام

- ٢-٣ (ميزان الجرح والتعديل) منشأ النبز بالابتداع . من شهر الرواية عن المبدعين وقاعدة المحققين في ذلك . رواية البخاري عن المبدعين
- ٤ (آفات الجرح الا بقاطع) قاعدة الرواية عن الفرق . الوجوه التي تعرف بها ثقة الراوي (٥)
- ٦ ابضاح في حكمة الرواية عن المبدعين
- ٧ عقوق الخلف بهجر مذهب السلف
- ٨ رد القول بمعادة المبدعين
- ٩ « » بتفسير
- ١١ (خطر النبز بالفسق ومعناه) . تفسير « ولا تنازوا بالالاقاب (١٢) تقليد مفسقي المخالف لجهة المتأخرين (١٤) قول مسلم فيمن يروي عنه (١٥) حكمة رواية الشيخين عن عدول المعتزلة والخوارج والشيعة (١٦)
- ١٩ (جواب شبهة) نفسيق المخالف
- ٢٠ (جواب شبهة أخرى) احتمال النقل عن المبدع قبل ابتداعه . سعة معرفة أئمة الحديث بجهلة الرواة (٢١)
- ٢٢ (رفع وهم في عبارة البخاري) في امتناع زائدة عن تحديث المبتدعة . تحديث مقلدي أهل البدع والخلاف (٢٣) تعصب المحدثين على أهل الرأي وعدم الرواية عنهم (٢٤) بغي أهل المذاهب بالحكام على مخالفهم (٢٥) ظهور الحنفية على الشافعية (٢٦) تعصب علماء المذاهب بعضهم على بعض (٢٧)
- ٢٨ (درء وهم واشتباه) ٢٩ (ثمررة الفرق بالمخالفين)
- ٣١ (حملة الاعلام المحققين . على المتفهمة المكفرين) البغي والاعتداء والتكفير (٣٢) ظالم القاضي الرباحي وعتبه (٣٣-٣٤) الاسراف في تكفير العلماء (٣٥) تكفير القاضي عياض والغزالي والسبكي (٣٦) القضاء في مصر والشام للشافعي على عهد الملك الظاهر (٣٧) جعل السلطان سليم القضاء للحنفية في مصر والشام (٣٨)

